إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

في ضوء القوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد الطالب

علي خلف علي الحوسني

قسم القانون الخاص

كلية القانون- جامعة الشارقة

تحت إشراف

أ.د. سيد أحمد محمود أحمد

أستاذ القانون الخاص بجامعة الشارقة

ملخص

إلكترونية التنفيذ للأحكام القضائية المدنية هي السير في إجراءات تنفيذ الأحكام باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني وقنواته الرقمية والذكية، وهو لا يمس جوهر عمل القضاء التنفيذي، بل يتعلق بتكييف جديد لإجراءاته.

لتنفيذ الأحكام القضائية المدنية بالطرق الإلكترونية فوائده المتعددة، فهو يسهم في تسريع العمل التنفيذي ويقلل من الجرائم الملاصقة للعمل البشري، وفي التسهيل على جموع المتقاضين وطالبي التنفيذ. وفي حال حسن توطين التقنيات الحديثة يمكن التقليل من سلبياته كتوفير بث مباشر لقاعات المحكمة وتحسين البيئة الافتراضية لمحكمة التنفيذ الإلكترونية، وزيادة الأمان والثقة باتباع الإجراءات الفنية والإدارية الموجودة والمتاحة في بنية التحول الرقمي للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومشروعية هذا التحول ترتكن إلى مواد قانون الإجراءات المدنية الاتحادي، وتعدد ضماناته في القوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

Summary:

Electronic execution of civil judgments is the proceeding with the procedures for the execution of judgment using electronic means of communication, digital and smart channels thereof without affecting the essence of the executive judiciary work, but rather pertinent to a new characterization of its procedures.

The execution of civil judgments through electronic methods has several advantages. It contributes to the acceleration of executive work, minimizes crimes adjacent to human work and facilitates the matter for the masses of litigants and judgment creditors. In event of settlement of modern technologies, its disadvantages may be minimized such as providing live broadcasting for the Court rooms, improving the virtual environment of the electronic execution court, and enhancing security and confidence by following the existing and available technical and administrative procedures in the digital transformation structure of Of UAE Federal Government.

The legitimacy of such transformation relies on the Articles of the Civil Procedures Federal Law and the multiplicity of its assurances in UAE Federal Laws.

الكلمات المفتاحية: قضاء التنفيذ، إلكترونية التقاضي، مشروعية تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية، التقاضي بالطرق الإلكترونية في الإمارات، ضمانات تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإليكترونية

المقدمة

يعتبر التحول الرقمي هو أحد المؤشرات الدالة على تفوق دولة الإمارات العربية المتحدة إقليمياً وعالمياً في تطوير خدماتها وتوفير بيئة أفضل لمواطنيها والمقيمين فيها على حد سواء، فدولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول المتقدمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من حيث الجاهزية الرقمية[1]،

[1] زيدان، عاطف. الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به. القاهرة، دار محمود للنشر والتوزيع, ٢٠٢٢. ص ٢٢.

وقوة القطاع الرقمي بها (الاقتصاد الرقمي)[٢]. ولا غرو في ظهور هذا في قوة مؤشر التحول الرقمي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر الدولة العربية الوحيدة في الوقت الحالي التي تحتل ترتيباً في قائمة الدول المتصدرة عالمياً في مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية، حيث تحتل المرتبة العاشرة عالمياً[٣].

وقد واكبت وأسهمت السلطة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالجهود الاتحادية للتحول الرقمي من خلال خطتها للتحول الرقمي التي بدأت في ٢٠١٥ وتطورت حالياً لتشمل معظم نواحي أعمال وزارة العدل الإماراتية القضائية وغير القضائية[٤]، ومن خلال القضاءين الاتحادي أو المحلي على حد سواء.

ولتنفيذ الأحكام أهمية كبرى في هذا الجانب، إذ أنه لطبيعته الخاصة يحتاج لمنظومة خاصة تلبي احتياجاته الخاصة والتي تقترب من الناحية العملية أكثر من الناحية الإجرائية، وعليه فقد يقوم التحول الرقمي بدور مؤثر في تحسين آليات عمل منظومة التنفيذ القضائي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في نقطتين، أولاهما قلة الاهتمام الفقهي بتأصيل مبدأ مشروعية تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية مقارنة بغيرها، مثل تأصيل التحول الرقمي القضائي. فعلى الرغم من أن

---

[٢] مرجع سابق: زيدان، عاطف. الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به. ص ٣٤.

[٣] المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. تقرير التنافسية الرقمية العالمية. تقرير منشور على الموقع الإلكتروني، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٣/١/٢. https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/World-Digital-Competitiveness-Ranking.aspx?rid=19

[٤] القضـــاء الاتحادي. التحول الذكي للنظام القضائي. موقع إلكتروني تمت زيارته ٢٠٢٣/٢/١. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/the-federal-judiciary/smart-transformation-of-the-judicial-system

التحول الرقمي القضائي هو العنوان الأشمل والذي من الممكن المحاججة في شموله تنفيذ الأحكام أو القضاء التنفيذي، إلا أن من الملاحظ تركيز معظم الاجتهاد الفقهي هنا على القضاء الموضوعي لا الإجرائي والذي يتميز بحاجاته وتنظيمه الخاص من الناحية الإجرائية والتي هي لب التحول الرقمي هنا، فمن الضروري هنا الاهتمام بتنظيمه فقهياً.

النقطة الثانية تتمثل في أن الاهتمام العملي بتأصيل مبدأ مشروعية تنفيذ الأحكام بالقضائية بالطرق الإلكترونية ينبع من طبيعة عمل الباحث كموظف في دائرة الفصل في أحكام منازعات الإيجار بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويعني بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في المنازعات الإيجارية المطروحة أمام الدائرة.

إشكالية الدراسة:

تتخلص الإشـــكالية الرئيسية في هذه الدراسة في بحث مدى مشروعية إنجاز إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية الحديثة.

ومن خلال الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية يعمل البحث عن الإجابة عن بعض الإشكاليات الفرعية، وهي:

١. ما هو تعريف تنفيذ الأحكام القضائية المدنية بالطرق الإلكترونية؟
٢. ما هي إيجابيات وسلبيات الاستعانة بالطرق الإلكترونية الحديثة في تنفيذ الأحكام المدنية؟
٣. ما هي ضمانات تنفيذ الأحكام القضائية المدنية بالطرق الإلكترونية؟
٤. ما هو الأساس التشريعي لمشروعية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية بالطرق الإلكترونية؟

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل القوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستجلاء واستخلاص الأسس التشريعية التي تعنى بالتحول الرقمي لمنظومة

القضاء، ومن خلالها يستطيع الباحث استنتاج الأسس التشريعية لمشروعية وضمانات تنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية.

ونظراً لفرادة البحث وعدم وجود جهد فقهي في مجال إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية فسيستعين الباحث أيضاً بالدراسات المتعددة في مجال إلكترونية التقاضي لاستخلاص وتطبيق النظريات الفقهية الموضوعة في المجال الإجرائي الأوسع وتطبيقها على موضوع البحث.

خطة الدراسة:

ستنقسم الدراسة لمبحثين، ففي المبحث الأول سيوضح الباحث ماهية وآثار إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية، وهذا في مطلبين أولهما إيضاح ماهية تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية، وفي المطلب الثاني سيبين الآثار الإيجابية والسلبية لهذا الاعتماد مع الترجيح بينها.

وفي المبحث الثاني سيتناول الباحث مدى توافر مبدأ المشروعية عند تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية وضمانات اللجوء لتلك الطرق أثناء تنفيذ الأحكام القضائية، وهذا في مطلبين أولهما مخصص لبحث مبدأ المشروعية وأسسه، والثاني للضمانات التشريعية الواجب تحقيقها أثناء استخدام الطرق الإلكترونية الحديثة أثناء هذا التطبيق.

المبحث الأول

ماهية وآثار تنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

على الرغم من اعتناء الفقه القانوني بتقديم أكثر من تعريف وإيضاح لماهية "القضاء الإلكتروني" و"المحكمة الإلكترونية" وإيضاح وتفصيل للآثار التي قد تنجم عن هذا التحول في وسائل إنجاز الأعمال

القضائية عامة والفصل القضائي في المنازعات خاصة، إلاّ أن قلة الأبحاث المخصصة لتنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية قد حالت دون تقديم إيضاح لجانبي هذا الموضوع.

وهو ما سيحاول الباحث تفصيله في هذا المبحث ومن خلال مطلبين وفق التوضيح التالي.

المطلب الأول: ماهية تنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

يعتبر التنفيذ هو الرحلة النهائية للالتزام القانوني وإنهاءً للعلاقة بين الدائن والمدين[٥]، ومن الناحية الإجرائية هو النتاج النهائي والفعلي للأحكام القضائية، والتجسيد المادي للقانون والعدالة بالنسبة للرجل العادي[٦].

ولما كانت الوسائل الإلكترونية الحديثة هي محاولة من البشر لتسهيل وتسريع إنجاز أعمالهم، فلا غضاضة من بحث الاعتماد عليها لتسريع تنفيذ الحكام القضائية مما سينعكس بالإيجاب على مبدأ "حتمية تنفيذ الأحكام القضائية"[٧].

وسيوضح الباحث في هذا المبحث ما هو المقصود بـــ"تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق إلكترونية"، وذلك على فرعين:

---

٥ الخروبي، خليفــة. القــانون العــدلي الخــاص طرق التنفيــذ، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، ٢٠١٥م، ص ١١.

٦ الليثي، محمد ســـعيد. امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضـــائية، القاهرة، دار الفكر والقانون، ٢٠١٩م، ص ١.

٧ العيســـى، عطا الله بن سليمان. امتناع المدين عن تنفيذ الأحكام القضائية: دراسة مقارنة على ضوء نظام التنفيذ السعودي، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤م، ص ١٤.

الفرع الأول: ماهية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية

سنستعرض هذا الفرع من خلال البنود التالية

أولاً: تعريف عناصر مصطلحي "التنفيذ" و"الإلكترونية""

أ: تعريف التنفيذ

التنفيذ يأتي من المضي، **ولغة** هو طاعة الأمر والإقرار والإقصاء بالأمر الموجه[٨]. وارتبط **بالاصطلاح الشرعي** بالقوة، فيقال: "أخذ المال بالقوة ودفعه لمستحقه"[٩].

ويراد به **اصطلاحًا:** "اقتضاء حق المرء بذمة آخر"، أو هو "الوفاء بالالتزام عينًا أو بما يقابله مما يقبله الدائن أو يعتبره القانون عوضًا عنه، وذلك إبراء لذمة المدين"[١٠]، وأيضًا "الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة تحت إشراف القضاء ورقابته، وبناء على طلب الدائن الذي يملك سندًا مستوفي الشروط بقصد استيفاء حقه الثابت في السند من المدين قصراً عنه"[١١].

---

٨ حاشية ابن عابدين، طبعة بيروت، ٢٠٠٠م، الجزء ٥، ص ٢٩٧.

٩ إبراهيم، برهان الدين، ابن فرحون المالكي. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٥م. ص ١٠٠، وانظر كذلك المالكي، شهاب الدين أحمد بن إدريس/القرافي. الفروق ومعه إدرار الشروق على أنواء الفروق لابن الشاطب وتهذيب الفروق للمكي ١-٤ ج٤. لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م، ص ١٢٩.

١٠ هندي، أحمد. أصول التنفيذ. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٣م، ص ٨.

١١ العيسى، عطا الله بن سليمان. امتناع المدين عن تنفيذ الأحكام القضائية (دراسة مقارنة). الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢م، ص ٢١.

ب: تعريف "الإلكترونية":

تعد "الإلكترونية" من الكلمات المستحدثة، ذات الأصل الغربي الأجنبي، وهي وليدة الثورة المعلوماتية المعاصرة، وأصبحت في حد ذاتها مرادفًا دالاً على الطرق التي تستعمل فيها التقنيات الحديثة لإنجاز المعاملات البشرية. واستعملها الفقه والتشريع القانوني بنفس هذا المعنى، فاعترف بإمكانيات إنجاز المعاملات القانونية المعتادة بالطرق الإلكترونية التي تتبنى وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[١٢].

وعرفتها القوانين المختلفة، التي ظهرت مع مطلع الألفية الحالية والتي شرعت من أجل تنظيم هذا الوجه الجديد للتعاملات القانونية أو ما تسمى بالمعاملات الإلكترونية، ومنها القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، حيث عرفها بأنها "ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثة ويكون ذا قدرات كهربائية، أو رقمية، أو مغناطيسية، أو لاسلكية، أو بصرية، أو كهرومغناطيسية، أو مؤتمتة، أو ضوئية، أو ما شابه ذلك"[١٣].

وعرّفها الفقه القانوني بأنها "وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الكمبيوتر أو عبر أي وسيلة تقنية"[١٤].

ثانيًا: تعريف إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية

على الرغم من غزارة الإنتاج الفقهي في موضوع التقاضي الإلكتروني، والتكاملية الشديدة التي بلغها التنفيذ الفعلي للبنية التطبيقية للتقاضي الرقمي، إلاّ أن "إلكترونية تنفيذ الأحكام" ما زالت تخطو خطواتها المبكرة، ولم نجد تعاريف مستقرة فقهياً أو قانونيًا "لإلكترونية تنفيذ الأحكام".

---

١٢ المحاسنة، محمد أحمد علي. تنازع القوانين في العقود الإلكترونية: نحو إيجاد منظومة للقواعد الموضوعية الموحدة: دراسة مقارنة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م، ص ١٥.

١٣ قانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ١ لسنة ٢٠٠٦م بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، م ١ تعاريف.

١٤ المصري، عبد الصبور عبد القوي علي. التجارة الإلكترونية والقانون، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص ١٦.

لذا نحاول استقاء تعريف له من مفهوم "القضاء والتقاضي الإلكتروني"، حيث ينحو الفقه القانوني لتعريف كافة الوجوه المستحدثة من المعاملات القانونية البشرية بأنها "إبدال لآليات المعاملة مع تعديل بعض جوانبها الموضوعية لتتناسب مع طبيعتها المعاملاتية أو الإجرائية الحديثة".

ومنه يمكن أن نستنتج أن "إلكترونية تنفيذ الأحكام" على غرار مثيلاتها من الصور المستحدثة لإجراء المعاملات القانونية والقضائية، هي تغيير لآلية إنجاز المعاملة من الطرق الورقية التقليدية لطرق أكثر حداثة تعتمد على وسائل التقنية الحديثة، دون المساس بجوهرها القانوني الحقيقي.

وعليه يرى الباحث أن تعريف "إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية" هو:

"السير في إجراءات تنفيذ الأحكام باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني وقنواته الرقمية والذكية".

الفرع الثاني: تمييز إلكترونية التنفيذ عن غيرها

سنستعرض هذا الفرع من خلال البنود التالية

أولاً: تمييز إلكترونية التنفيذ عن المحاكم والقضاء الإلكتروني:

١/ تعريف المحاكم والقضاء الإلكتروني:

تعرف المحكمة الإلكترونية بأنها "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى،

والفصل فيها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ وتداول ملفات الدعوى"[١٥].

والتقاضي الإلكتروني "نظام تقني من خلاله يمكن للمدعى أن يرفع دعواه، يسجلها ويقدم المستندات، يحضر الجلسات، ويصدر الحكم في النزاع دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني"[١٦].

٢/ العلاقة بين التنفيذ والقضاء:

التنفيذ جزء من أعمال القضاء، فلا تنفيذ بدون سند تنفيذي،[١٧] وهو في الإطار القضائي من أوراق المرافعات القضائية، أي أن العمل التنفيذي لا يكون منفصلاً عن العمل القضائي الموضوعي، بل هو نتيجة له، لا يثور إلاّ بامتناع المدين عن أداء دينه المثبت بالسند التنفيذي[١٨]، ولا يجوز المضي في طريق التنفيذ الجبري إلاّ بالسند التنفيذي[١٩]، وتحت إشراف قضائي[٢٠].

---

١٥ أوتاني، صفاء. المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص ١٧٠.

١٦ عصماني، ليلى. نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية. مجلة المفكر، العدد ١٣، ٢٠١٦/٢. ص ٢١٧.

١٧ راغب، وجدي. النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١م، ص ٤٥.

١٨ فكهاني، حسن. موسوعة القضاء والفقه للدول العربية، المجلد الثامن عشر. القاهرة، الدار العربية للموسوعات القانونية، ١٩٧٥م، ص ٣٢٧، ق الإجراءات المدنية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، م ٢٢٥١.

١٩ مجلس الدولة المصري، الطعن رقم ٣٠٠١ لسنة ٥٦ القضائية (عليا) (دائرة توحيد المبادئ).

٢٠ عبد الجواد، حسام مهني صادق. نطاق الولاية العامة لإدارة التنفيذ القضائي دراسة تحليلية مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي، مجلة كلية البنات الإسلامية بأسيوط، جمهورية مصر العربية، العدد الخامس عشر، ٢٠١٦م، ص ٣٦٧.

٣/ الفرق بين "إلكترونية تنفيذ الأحكام" والقضاء الإلكتروني:

يمكننا القول إن "إلكترونية تنفيذ الأحكام" هي جزء من منظومة أشمل تتمثل في المحكمة الإلكترونية. وفي اعتقادنا، فإن النظام العدلي أو القضائي الذي يخطو نحو الرقمنة، يدخل في رقمنة أعمال التنفيذ باعتبارها جزءاً أصيلاً من التحول الكامل للقضاء الرقمي في هذا النظام.

والفارق بين الاثنين هو الفارق بين الفرع والأصل، وعلى الرغم من الترابط فإن الاختلافات الإجرائية والهيكلية بين بنية التنفيذ وبنية الحكم الموضوعي هي التي جعلت المشرع بصورة عامة يلجأ لاستحداث قضاء التنفيذ وبنيته المعاونة للتغلب على عقبات التنفيذ بإحداث بنية متكيفة مخصصة لها لتسهيل الإجراءات وتسريعها.

وجل الاختلاف بين القضاء الإلكتروني و"إلكترونية تنفيذ الأحكام"، يكمن في التصميم التقني لبنية مخصصة بالذات لتتوافق مع المنظومة الإجرائية التشريعية لتنفيذ الأحكام، وهذا من خلال إضافتها للمحكمة الإلكترونية الموجودة أو من خلال إنشائها كبنية تقنية منفصلة.

ثانياً: تمييز إلكترونية التنفيذ عن التنفيذ بالطرق العادية:

لما كانت "إلكترونية تنفيذ الأحكام" هي الوجه الأحدث للتنفيذ التقليدي، وهي بطبيعتها مشابهة لكافة أقرانها المستحدثة نتيجة التحول التدريجي لرقمنة الأعمال البشرية ومن ضمنها رقمنة المرفق القضائي، فذلك لا يغير من طبيعته الحقيقية، بل فقط يطور من طرق إجرائه.

ومن ثم، فإن "إلكترونية تنفيذ الأحكام" هي مجرد تحويل وتحديث للإجراءات والطرق التي يتم بها تنفيذ الأحكام. وعلاقتها بأصلها التقليدي هي علاقة تطوير الطرق التي يتم بها السير في إجراءات التنفيذ وصولاً لإنفاذ الدين محل السند التنفيذي وإيفائه لصاحبه مالك السند.

وبالنسبة لأنواع أو طرق التنفيذ، نلاحظ أنه بطبيعته الخاصة قد يستفيد التنفيذ الاختياري أو الجبري من التقنيات الحديثة طوال فترة عملياته المكونة لمجموعه، والممتدة بدءاً من إيداع طلب التنفيذ وصولاً إلى الانتهاء من عملية التنفيذ نفسها.

وعليه يمكن القول إن "إلكترونية تنفيذ الأحكام" تشمل أنواع وطرق التنفيذ التقليدي كلاهما، ولا تغير من خصائصه الجوهرية، وإنما هو فقط طرح تطويري للعملية الإجرائية وحسب.

المطلب الثاني: أثر إلكترونية تنفيذ الأحكام

تمهيد وتقسيم

نظراً للطبيعة الخاصة للمرفق القضائي عامة وجهاز تنفيذ الأحكام القضائية كالجزء المعبر عن سلطة وسطوة القضاء الوطني خاصة، فإنه لا يمكن تسليم الأمر للتجارب الإدارية والفنية في هذا الموضوع الحساس.

لذا فقد اعتنى الفقه القانوني بدراسة الجوانب الإيجابية والسلبية في هذا الاتجاه الحديث الذي يعتبر نقلة نوعية ضخمة في تنظيم مرفق العدالة وتحديث قوانين المرافعات والإجراءات بأكملها. كل هذا أسهم في تحسين الرؤية التنفيذية لهذه النقلة الحيوية والنوعية في تنظيم إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام.

وعلى الرغم من ندرة التناول الفقهي لموضوع "إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية"، إلاّ أنه بالقراءة التحليلية للمساهمات المتعددة للفقه القانوني في تقييم رقمنة القضاء عامة، يمكن القول إن رقمنة إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية ليست ببعيدة عن تلك الملاحظات، وسيحاول الباحث إيضاحها في فرعين، كالآتي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لإلكترونية تنفيذ الأحكام

لرقمنة إدارات وأعمال تنفيذ الأحكام القضائية عدد من الإيجابيات التي تتنوع من إضافة جوانب إيجابية للأعمال في تلك الإدارات، أو تحسين الجوانب الحالية لهذه الأعمال.

ويمكن أن نذكر في هذا الجانب ما يلي:

أولاً: السرعة والدقة في إنجاز طلبات التنفيذ (لوجستيات التقاضي أو التنفيذ):

فالآليات في "إلكترونية تنفيذ الأحكام"، كمثيلاتها في التقاضي الإلكتروني، تتميز بالسرعة والسهولة والدقة[٢١]، فبإلغاء عاملي المكان الجغرافي والوسيط البشري المتمثل في الواجهة الإجرائية البشرية للمحاكم العادية، يمكن للمتقاضين أو بمعنى أدق لطرفي عملية التنفيذ والقائمين عليها من معاوني التنفيذ القيام بالجانب الإجرائي من عملية التنفيذ بشكل أسرع وأسهل[٢٢].

بواسطة الوسائل الإلكترونية الحديثة من تطبيقات الهاتف المحمول على سبيل المثال يمكن نشر برنامج ذكي يعمل على توفير إمكانية البدء في عملية التنفيذ وتتبع إجراءاتها بسهولة ويسر دون الحاجة للانتقال لموقع جغرافي معين والانتظار للوصول لمعاون التنفيذ أو قاضي التنفيذ.

كما أن آليات التقاضي الإلكتروني ومن ثم إلكترونية تنفيذ الأحكام تعمل أيضاً على اختصار الوقت من خلال إنجازها السريع لعمليات تبادل الأوراق والمستندات بسرعة ودقة، دون الحاجة للجوء للوسائل العادية لنقل هذه الأوراق والمستندات بين مقار المحاكم المختلفة، مما يسهم في اختصار الزمن وتقليل الجهد والنفقات[٢٣].

وعامة، فإن الباحث يرى أن أهم ميزة لأي معاملة إلكترونية تتمثل في السرعة والدقة، ويرى أنه كلما تقدم طرفا المعادلة من حيث تطور التقنيات المستخدمة في إنجاز المعاملة المطلوبة، والتوسع في تبني وتطبيق الوسائل الإلكترونية وشمولها لكافة جوانب عملية التنفيذ، زادت سرعة إنجاز هذه العملية بشكل أسرع. ففي حالة التنفيذ العيني النقدي، بدلاً من الانتظار لدفعه مالياً في بنك أو جهة مادية يمكن دفعه عن طريق الأدوات والقنوات البنكية الإلكترونية كبطاقات الائتمان، وبالتوسع أكثر يمكن بدلاً من تقديم دليل الدفع لقاضي التنفيذ، أن تتم عملية إثبات الدفع بشكل مؤتمت عن طريق بوابة إلكترونية

---

٢١ أوتاني، صفاء. المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص ١٨٠.

٢٢ أبو طالب، نادية. المحاكم الإلكترونية: إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، عمان، الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٩م، ص ٢٥.

٢٣ محمد الجراوي، هادي. مفهوم التقاضي عن بعد ومتطلباته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، جامعة بابل، كلية الحقوق، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦م، ص ٢٨٦.

مخصصة لعملية التنفيذ، يتم من خلال الدفع من خلال نافذة إلكترونية تتولى فيما بعد الانتهاء من علمية الإثبات نفسها.

ثانيًا: الارتقاء بمستوى خدمة تنفيذ الأحكام

من خلال استخدام وسائل التقنية الحديثة في تنفيذ الأحكام القضائية، يمكن القول إن المنظومة الإلكترونية تؤدي إلى الارتقاء بمستوى القضاء وتنفيذ الأحكام كخدمة من جميع النواحي، فمثلاً بالنسبة للمتقاضين وأطراف عملية التنفيذ نجد أن لإنجاز المعاملة القضائية التنفيذية ورفع الدعوى وطلب التنفيذ ومتابعتها وتقديم المستندات بل حتى حضور الجلسات –في حالات معينة– عن بُعد مميزاتها من حيث الراحة والجودة والسهولة[٢٤]. وكذلك بالنسبة للمحامين فإن رقمنة التنفيذ القضائي للأحكام لها دور في تحسين جودة خدمة تنفيذ الأحكام التي تتمثل في تبسيط الإجراءات القضائية والإدارية وتسهيل التواصل مع جميع مكونات جهاز تنفيذ الأحكام القضائية وخاصة القضاة ومعاوني التنفيذ، وبالنسبة للقضاة يتمثل هذا في تحسين ظروف العمل وتقليص عدد القضايا، وكذلك التركيز على العمل القضائي الأصلي من حيث تكوين الرأي القضائي والفصل في القضايا والمنازعات، وأخيرًا فإن إلكترونية تنفيذ الأحكام تسهم في رفع جودة الخدمة للجانب الإداري لمرفق العدالة من خلال سرعة إنجاز الأعمال الإدارية، وتحسين ظروف العمل، وتركيز الموظفين على الجوانب المهمة للأعمال الإدارية وغير القضائية لمرفق العدالة[٢٥].

ويرى الباحث أن "إلكترونية تنفيذ الأحكام" لها إسهامها الفاعل في تحسين جودة خدمة التنفيذ التي تماثل ما يسهم به رقمنة الفصل القضائي، ولكنه أيضًا يختلف عنه في أنه يتطلب رقمنة وتكاملية جوانب أخرى من العمل القانوني كرقمنة الأعمال الأمنية. فمن المعروف أن العمل التنفيذي في خطواته المادية يتطلب حضوراً أمنيًا بمرافقة معاون التنفيذ، وفي كثير من الأحيان حراسة وقوة أمنية تعمل على تنفيذ

---

٢٤ مصري، عبد الصبور عبد القوي علي. التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢م، ص 352.

٢٥ عبد الكمال، بن دابا. دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة أحمد دراية، العدد السادس، مجلد ١، ٢٠٢٢/٠٧/٠٣م، ص ٢٧٤.

الجوانب الجبرية للتنفيذ من خلال قوتها وإمكانياتها وصلاحياتها القانونية، فإذن لكي يتكامل الجانب الإلكتروني للتنفيذ لا بد من رقمنة العمل الأمني والإداري أيضاً.

ثالثًا: تبسيط إجراءات التنفيذ

من شأن استخدام الوسائل الإلكترونية في نظام تنفيذ الأحكام أن يسهم في عملية تبسيط الإجراءات وعدم تعقيدها. ففي العادة تتميز الإجراءات الإلكترونية بالبساطة مقارنة بالإجراءات المادية التي تتطلب الحضور الشخصي في أكثر من جهة ومتابعة العديد من الطلبات والأوراق لدى أكثر من موظف، وكثيراً ما يصطدم طالب التنفيذ العادي بتعقيد الإجراءات الكتابية وتداخلها[٢٦]، ولكن يمكن القول إن الأنظمة الإلكترونية تلغي الكثير من هذه التعقيدات. ولا سيما تلك المبرمجة جيداً منها والتي تتميز بخواص إرشادية ناتجة من كونها تضم نوافذ متتابعة منظمة منطقياً وإجرائياً، وهو ما يمكّن المستخدم العادي من الفهم المبدئي ولو بشكل مبسط للتعامل الحاسوبي واتباع الخطوات المرتبة مسبقًا لإنجاز معاملته المطلوبة، كما أنه لا يحتاج للتنقل بين أكثر من جهة، حيث تتيح البوابات الإلكترونية للحكومات والأنظمة القضائية ميزة الإحالة المباشرة بينها وبين بعض بواسطة استخدام الروابط السريعة. فلو كان هناك طلب مرتبط بين أكثر من جهة يمكن أن يحيلها العقل الحاسوبي بنفسه أو يحيل طالب التنفيذ لموقع الجهة الخارجية لاستكمال إجراءاته هناك.

رابعًا: تحسين شروط العمل بالنسبة للجهاز الإداري لتنفيذ الأحكام القضائية

يحمل استخدام البنية الإلكترونية في القضاء عامة وتنفيذ الأحكام خاصة ميزات مهمة في تحسين العمل الإداري لتنفيذ الأحكام القضائية، حيث يمكن للموظف الإلكتروني الوصول للملفات بسرعة، والتأكد من موثوقيتها، لإتمام التسجيل الإلكتروني بموثوقية أكبر من التسجيل الكتابي العادي، كما أن ربط

---

26 ABDELAZIM, Karem. The Role of Digital Transformation in Improving the Judicial System in the Egyptian Council of State: An Applied Study from a Comparative Perspective. Journal of Law and Emerging Technologies. Egypt, Faculty of Law, The British University in Egypt, Volume 2, Issue 1, April 2022, p.11-50. P: 22

الشبكات المعلوماتية بين محاكم الموضوع ومحاكم التنفيذ من شأنه تقليل الأخطاء وتسهيل عمل الموظف الإداري، بحيث يتم تبادل المراسلات والمكاتبات وحفظها وعرضها على الرؤساء لإتمام دورة المراجعة والمصادقة بشكل أسرع، وأيضًا فإن ربط المنظومة الإدارية لتنفيذ الأحكام بالمنظومة الإدارية للحكومة الرقمية عامة[٢٧] يسهل من عملية تنفيذ الأحكام وخصوصًا في حالات التنفيذ الجبري. فمثلاً، يمكن لمعاون التنفيذ المختص الاطلاع على الأصول الرقمية للعقارات، كما يتيح ذلك لقاضي التنفيذ الاطلاع على الرسوم الهندسية للأحياء، وبالمثل يمكن للجهاز الأمني المعاون تنسيق مواعيد حملات التنفيذ والاطلاع بشكل واقعي وحقيقي على ظروف موقع التنفيذ قبل البدء بحملة التنفيذ. كل هذا يمكن حصوله عبر ترابط الشبكات المعلوماتية للجهاز التنفيذي والقضائي للدولة.

خامسًا: التخلص من النظام الورقي وتحسين نسب استدامة الجهاز القضائي وفاعليته

يؤدي الاعتماد على النظام الورقي في المؤسسة القضائية إلى إنتاج أكوام ضخمة من المستندات الورقية، وهي بطبيعة الحال تحتاج لتخصيص أماكن واسعة لها، ويجب أن تتمتع بمواصفات خاصة تكلف مبالغ كبيرة حتى لا تتعرض للتلف[٢٨]، وأيضًا يصعب البحث فيها واستخراج المستندات المطلوبة، ومن ثم عرقلة العملية الثبوتية في النظام القضائي.

---

٢٧ الحكومات الإلكترونية أو الرقمية تعني: "استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم الحكومات أثناء تأديتها وظائفها، ومساعدة المواطنين في الانخراط في العملية السياسية" Hans J Schnoll, E-Government: Information, Technology, and Transformation: Information, Technology, and Transformation, united states: Routledge, 2015, p: ix " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصًا الإنترنت بواسطة الحكومات، كوسيلة لتحقيق حكومة أكثر فاعلية" OECD, Recommendation of the Council on Digital Government Strategies, Adopted by the OECD Council on 15 July 2014, p: 6

٢٨ إبراهيم، خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨م، ص ٣٦.

وعليه، في حال تبني التحول الرقمي يتم استبدال المستند الإلكتروني بالمستند الورقي، وهذا البديل عبارة عن "وثيقة تتمتع بالصيغة الإلكترونية وتحظى بنفس قيمة الوثيقة الورقية، بحيث تكون متاحة الاستخدام، ويمكن للمستفيد أو المستخدم الوصول إليها والبحث فيها إلكترونيًا، وهي تكون إما على شكل أقراص مدمجة أو مخزنة محليًا على حاسوب أو متاحة على الشبكة المعلوماتية"، وأيضًا ظهر **الأرشيف الإلكتروني** وهو "شكل من أشكال حفظ وتخزين الوثائق ويتخذ هذا الشكل كوحدة أساسية سلسلة من الرموز الرقمية المسجلة في أوعية عن طريق وسائل إلكترونية حديثة وذلك للرجوع إليها في أسرع وقت وأقل جهد وتكلفة، لاستخدام معلومات هذه الوثائق والمخزنة في نسخ رقمية واسترجاعها عند الحاجة إليها بكل دقة وسرعة"[٢٩]. هذه الآليات تسهم في سرعة إنجاز العملية الورقية المستندية في منظومة تنفيذ الأحكام القضائية، كما تمكن من الوصول المتعدد والمتحرك لتلك المستندات، فبإمكان موظف التنفيذ المختص الرجوع لكافة مستندات طلب التنفيذ وهو في موقع التنفيذ مما يمكنه من اتخاذ قرارات سريعة وصحيحة دون **تعطيل** عملية التنفيذ للرجوع لمقر المحكمة للحصول على المستندات المطلوبة.

وأيضًا يتعلق الأمر بعملية الاستدامة[٣٠]، فعملية إنتاج الأوراق والأحبار والهدر الورقي تعد من أكثر الصناعات والممارسات تسببًا للضرر بالبيئة، لذا تظهر المستندات الإلكترونية كحل أمثل لهذه المشكلة.

---

[٢٩] القمودي، عبد الحميد محمد. الأرشيف الورقي التقليدي والإلكتروني: دراسة نظرية مقارنة في المفاهيم والأهداف والأدوات، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كليتا الآداب والعلوم، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زلتين، ليبيا، العدد ٣٠، يونيو ٢٠١٧م، ص ٢٠٣.

[٣٠] وعرفت الاستدامة بأنها "مجموعة من العمليات الحيوية، التي توفر وسائل الحياة للكائنات الحية بمختلف أنواعها، مما يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت"، وأيضًا هي "الحفاظ على نوعية الحياة، من خلال التأقلم مع البيئة، عن طريق استغلال الموارد الطبيعية، لأطول مدى زمني ممكن، مما يؤدي إلى المحافظة على استمرار الحياة". آل الشيخ، عبد الله بن عبد العزيز. الاستدامة (التحديات والفرص). الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م. ص ١١.

كما أن التخلص من استخدام النظام الورقي واستبدال المنظومة المستندية الإلكترونية به يسهمان في تقليل وفاعلية وآنية منظومة التواصل في بيئة إلكترونية تنفيذ الأحكام، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية تلك المنظومة[٣١].

ولهذا يمكن القول إن أهم وأول تأثير للنظم المعلوماتية الحديثة على الجهاز القضائي عموماً، وعلى تنفيذ الأحكام القضائية خصوصاً هو ظهور ما يسمى "السجل الإلكتروني" على مستوى العمل القضائي عامة. ومن أهم تطبيقاته ما يعرف بنظام إرسال وقبول المستندات الإلكترونية (EDI) وهو نظام إلكتروني خاص بفتح قنوات الاتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال نافذة إلكترونية، ومن ثم نجم عنه إلكترونية المعاملات والتصديق والوثائق[٣٢]، وهذا يطبق على التنفيذ الإلكتروني للأحكام أيضاً، حيث يمكن لطالب التنفيذ أن يتواصل مع موظف التنفيذ وقاضي التنفيذ بشكل إلكتروني ويتم تبادل المستندات والأوراق بينهم بشكل لحظي وآني بدون أثر ورقي على الإطلاق.

سادساً: زيادة وإحكام منظومة الرقابة والشفافية على أجهزة تنفيذ الأحكام:

يسهم التتبع اللحظي والتدوين الإلكتروني المؤتمت والآني للأعمال الإدارية القضائية في تحسين منظومة الرقابة على جودة العمل في أجهزة تنفيذ الأحكام، مما يعزز من ثقة المواطنين والمستثمرين الأجانب في القضاء الوطني، ويرفع من أسهم الشفافية والاعتماد على المعايير الحديثة في الجودة الإدارية

---

٣١ عامر، رباب محمود. التقاضي في المحكمة الإلكترونية. العراق، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، العدد ٢٥ السنة ١٣، ٢٠١٩م، ص ٤٠٤.

٣٢ حنان، برهامي. ٢٠١٤/٢٠١٥م. جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية. رسالة دكتوراة. الجزائر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص ١٩.

واستخدام سياسات الإفصاح عن المعلومات[٣٣] بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة للجهاز القضائي ككل وبالأخص أجهزة تنفيذ الأحكام القضائية.

كما تؤدي "إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية" إلى القضاء على المظاهر السلبية لدورة العمل المادية المعتادة، والتي تؤدي إلى عرقلة العمل التنفيذي، فمثلاً يحد من مظاهر الإهمال وفقد المستندات نظراً لترتيب المستندات على منظومة إلكترونية مؤمنة، وأيضاً مظاهر القصور البشري كعدم الكفاءة في أداء المهام المطلوبة.[٣٤]

ويرى الباحث أن الاعتماد على منظومة إلكترونية يحفظ العمل المستندي القضائي ويضمن لها المراجعة المستمرة ويتيح تدقيق الحسابات ويسهل عمل لجان التفتيش، كما أن فصل المتقاضين أو أطراف دعوى التنفيذ عن الجانب الإداري يسهم في تقليل نسبة الممارسات الجنائية كالرشوة والفساد بين العاملين الإداريين في منظومة تنفيذ الأحكام القضائية، لعدم وجود المعاملة المباشرة بين طرفي جريمة الرشوة والذي يسهل كثيراً حدوث مثل تلك الممارسات الفاسدة.

---

٣٣ الغامدي، عُـلا ضيف الله. التقاضي الإلكتروني لتطوير فض منازعات إجراءات الإفلاس. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٤٨، مايو ٢٠٢١م، ص ٨٣.

٣٤ محمود، أشـرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضـوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، جمهورية مصـر العربية، جامعة الأزهر (طنطا)، كلية الشـريعة والقانون، العدد ٣٥، الجزء ٣، ٢٠٢٠م، ص ٥٢.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لإلكترونية تنفيذ الأحكام

على الرغم من تعدد الإيجابيات للتحول الرقمي لعمليات تنفيذ الأحكام القضائية، إلاّ أنها كأي عمل بشري لا يمكن أن تحقق الكمال. لذا هناك بعض السلبيات التي يجب أن تتلافاها السلطة القائمة بالتحول الرقمي للقضاء التنفيذي، ومنها:

أولاً: المساس بجوهر العدالة (التعارض مع ضمانات المحاكمة):

يرى بعض الفقه أن إلكترونية التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، تلغي روح القانون وتضحي بأسس المحاكمة العادلة وخصوصيتها. ففي رأي القائلين بهذا، لا يتوافق التقاضي الإلكتروني مع بعض المبادئ الأساسية لمشروعية العمل القضائي، مثل علانية الجلسات من حيث إمكانية حضور الجلسات لجماهير الشعب دون تمييز أو رقيب[٣٥]، ولا يوفر للقاضي إمكانية التفاعل مع أطراف الدعوى والشهود مباشرة وشخصياً، وهذا له أبلغ الأثر في تكوين عقيدة القاضي[٣٦]، كما يحد أيضاً من مبدأ المواجهة بين الخصوم، حيث لا يمكن مساواة التفاعل الإلكتروني مع التفاعل المادي بين الخصوم[٣٧].

ويمكن ملاحظة أن كثيراً من هذه الحجج أثيرت منذ عقد ونيف، ويغلب عليها اليوم التقادم، حيث تقدم العديد من المحاكم اليوم خدمات بث الجلسات على الإنترنت، مما يمكن أي شخص من حضور

---

[٣٥] منصور، محمد حسين. الإثبات التقليدي والإلكتروني. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠م، ص ٢١.

[٣٦] العكيدي، مريم شهاب أحمد. ٢٠٢٢م. المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها إلكترونياً، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، ص ٣١.

[٣٧] خليل، حسن إبراهيم. عبد الناصر، عبد الله. مقترحات للإصلاح القضائي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، بنها، كلية الحقوق، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، السنة ٣، العدد ٦، ص ٦٠٩.

الجلسة ومشاهدتها من خارج محيط المحكمة، كما أن التطبيق الإلكتروني لتلك الفكرة قد يتفوق على مثيله المادي من حيث توفير أرشيف فيديو لتلك الجلسات، مثل موقع محكمة الاستئناف بالمملكة المتحدة التي تتيح بثاً حياً لجلساتها، وأيضاً أرشيف فيديو للجلسات السابقة[٣٨].

كما أن مبدأ المواجهة بين الخصوم يمكن حله بتطوير نظام الإبلاغ الإلكتروني ليشمل الإعلانات، وكذلك الإجراءات، فكل إجراء يتم في دعوى وطلب تنفيذ يتم حفظه في السجل الإلكتروني للدعوى أو الطلب، بحيث يتم تفعيل ميزات إلكترونية معروفة حالياً كالرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني أو حتى تنبيهات الهاتف المحمول، للإشعار الفوري بخطوات الخصوم في الدعوى. وهذا من شأنه أن يسرع من وتيرة إنجاز العمل التنفيذي، أما عن المخاصمة القضائية والمواجهة بين طرفي الخصومة التنفيذية فليس لهما أثر جسيم، لوجود الاختلاف الجزئي بين الطبيعة الإجرائية لدعوى الموضوع ودعوى التنفيذ.

وأخيراً، فإن مبدأ المواجهة بين القاضي والخصوم والشهود يمكن القول فيه إنه محل مزيد من البحث في الدراسات المهتمة بالتقاضي الموضوعي الإلكتروني أكثر من القضاء التنفيذي الإلكتروني.

ثانياً: زيادة مخاطر الاختراقات الإلكترونية الخارجية:

من أكبر المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أي منظومة إلكترونية مخاطر الاختراقات السيبرانية الحاسوبية، وهذا له مخاطره الكبرى في منظومة إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية، فيمكن القول إن تعرض المنظومات الإلكترونية لتنفيذ الأحكام القضائية للاختراق قد يؤثر على حسن سير العدالة، ويمكن بعض المتقاضين من التلاعب بالمستندات القضائية، وهو بالتأكيد له آثاره الضخمة على مرفق العدالة.[٣٩]

---

[38] Couts and tribunals judiciary. The Court of Appeal (Civil Division) – Live streaming of court hearings. Web site (27/10/2022). https://www.judiciary.uk/the-court-of-appeal-civil-division-live-streaming-of-court-hearings/

[٣٩] مرجع سابق. محمود، أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، ص ٥٤.

وهذا الاعتراض لا يمكن إنكاره، إذ أن مخاطر الاختراقات الإلكترونية والأمن السيبرانية تعد من أخطر التهديدات في عالم الأعمال المعاصر، ويجب أخذ جميع الاحتياطات لمجابهتها وتأمين المنظومة الإلكترونية لتنفيذ الأحكام القضائية من مخاطر الاختراق الداخلي.

ثالثًا: زيادة التهديدات الواقعة على سلامة البيانات الشخصية لأطراف التنفيذ:

للمخاطر الواقعة على البيانات الشخصية في التطبيقات الرقمية للمعاملات البشرية أهميتها الكبرى؛ كونها تمس الحق في الخصوصية. لهذا تمت حمايتها بعدد من القوانين المتخصصة التي عاملت الجهات القضائية كمتحكمين في البيانات الشخصية، وفرضت عليهم التزامات معينة من أهمها ضرورة تأمين تلك البيانات والالتزام بسريتها وعدم تعرضها للاختراق أو الولوج غير المصرح به[٤٠].

ويرى العديد من الفقه القانوني أن مخاطر التأمين والخصوصية هي من أخطر التهديدات الحقيقية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على استقرار منظومة العدالة كافة[٤١]، ويوافقهم الباحث في هذا مؤكداً على ضرورة التأمين المشدد لمنظومة العدالة الإلكترونية، من خلال تشفير بيانات المحكمة كتدبير احترازي في مواجهة الاختراقات المجرمة، وتأمين سرية البيانات للتعامل مع محاولات الولوج غير المصرح به، وهذا لا يمكن أن يكون سبباً للإحجام عن الأخذ بالمنظومة الإلكترونية لتنفيذ الأحكام الإلكترونية بل سبباً لاتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتأمين مثل تلك المنظومة[٤٢].

رابعًا: زيادة التبعية للخارج:

---

[٤٠] أبو الحسن، أحمد عبد العزيز. ٢٠٢٢م. النظام القانوني للبيانات الشخصية الرقمية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، ص ٢١٦.

[٤١] مرجع ســـابق. أوتاني، صـــفاء. المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، ص ١٨٦، مرجع سابق: أبو طالب، نادية. المحاكم الإلكترونية: إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، ص ٢٧.

[٤٢] الشرعة، حازم. التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣م، ص ٦٣.

على الرغم من النهوض الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتبنيها للاقتصاد المعرفي، وزيادة قطاع صناعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[٤٣]، إلاّ أنه نظراً للطبيعة الخاصة للرقمنة والتحول الرقمي[٤٤]، لا يمكن بأي حال من الأحول إنكار السيطرة الأجنبية على مقدرات هذا القطاع الحديث، فجميع المصنعين للعتاد الحاسوبي المادي، وبرمجيات الحاسوب يرتكزون في الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والاتحاد الأوروبي، لذا فإن آثار الاعتماد على تقنيات أجنبية والتي قد تفرض مخاطرها التي ربما تصل إلى تهديدات الأمن الوطني والقومي وخصوصاً في مرفق خطير كمرفق العدالة[٤٥].

ترجيح الآثار الإيجابية على الآثار السلبية فيما يتعلق بالأخذ بالمنظومة الإلكترونية لتنفيذ الأحكام القضائية المدنية:

---

[٤٣] مجلس الوزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، موقع ويب (الموقع الرسمي لبوابة دولة الإمارات العربية المتحدة)، آخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٦،

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/science-and-technology/key-sectors-in-science-and-technology/information-and-communication-technology

[٤٤] التحول الرقمي: "الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل، في ضوء مجموعة من المتطلبات المتمثلة في وضع استراتيجية للتحول الرقمي، وإدارة وتمويل التحول الرقمي، بالإضافة إلى المتطلبات البشرية والتقنية والمنية والتشريعية"، راجع بتصرف: مصطفى أحمد أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، القاهرة: مجلة الإدارة التربوية، العدد التاسع عشر، سبتمبر ٢٠١٨م، ص ١٧- ١٨، ويعرف التحول الرقمي بأنه "عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها" انظر: عدنان مصطفى البار، تقنيات التحول الرقمي، المملكة العربية السعودية، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، بدون سنة نشر، ص ٢.

[٤٥] كافي، مصـــطفى يوسف. الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق. سوريا، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٨م، ص ٢١٣.

يرى الباحث أنه على الرغم من السلبيات التي تم إيرادها، إلاّ أن الإيجابيات التي تنجم عن رقمنة منظومة تنفيذ الأحكام القضائية تفوقها، كما يمكن ببعض الجهد والتخطيط الجيد أن يتم تلافي العديد من هذه السلبيات، لذا يرى الباحث ضرورة الأخذ بهذه الخطوة الجيدة نحو تحديث منظومة تنفيذ الأحكام القضائية نظراً لمنافعها المتعددة.

المبحث الثاني

مدى مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية وضماناته

تمهيد وتقسيم

للعمل القضائي مكانة خاصة مميزة تجعله ميزان أعمال باقي السلطات الدستورية للدولة، وهو محاط بمجموعة من القواعد القانونية الآمرة المنظمة لعمله بشكل صارم للتقليل من العيوب المصاحبة دوماً لأي عمل بشري، وهذه القواعد تحكم إجراءاته ابتداءً واستمراراً وانتهاءً (المشروعية)، وتضمن تحقق عدالة وتوازن عملية القضاء نفسها (الضمانات).

والعمل التنفيذي القضائي لا يختلف عن ذلك، لذا فإن تحول آليات تنفيذ الأحكام القضائية المدنية يجب أن يخضع لمبدأ المشروعية وقواعد ضمانات العمل القضائي، وهو ما سيوضحه الباحث في هذا المبحث على مطلبين أولهما يخص تأسيس مبدأ المشروعية والثاني لإيضاح الضمانات.

المطلب الأول

مدى مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

تمهيد وتقسيم

مبدأ المشروعية[١]، هو من الأصول القانونية التي لا يمكن أن تحيد السلطات عنها أثناء ممارسة أعمالها[٢]، أعمالها[٢]، والقول هذا ينطبق على **السلطات الاتحادية القضائية والتشريعية والتنفيذية** في موضوع التقاضي الإلكتروني عموماً وإلكترونية تنفيذ الأحكام على وجه الخصوص.

---

[١] الشريعة تأتي من المشرعة وهي مواضع انحدار الماء، وشرع الوارد أي تناول الماء، وأيضاً ما شرع الله لعباده، والشرعة هي الدين، الشِّرْعةُ الدِّين، والمِنهاجُ الطريقُ، وقيل: الشرعة والمنهاج جميعاً الطريق، والطريقُ ههنا الدِّين: انظر: ابن منظور. لسان العرب. دار صادر. طبيعة بيروت. مادة شرع. ص ١٧٥، وهي أيضاً حال كون الشيء شرعيًا انظر: فتح الله، أحمد. معجم ألفاظ الفقه الجعفري. الدمام، المملكة العربية السعودية، مطابع المدوخل، ١٩٩٥م، ص ٢٤٣.

[٢] يعني مبدأ المشروعية الدستورية في علوم القانون الدستوري "تقيد السلطات بقواعد الدستور، ولا تحيد عنها كونها هي مصدرها ونشأتها، فإن خالفتها فهي تفقد سبب نشأتها وقانونيتها"، انظر: البياتي، منير حميد. الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي. بغداد، العراق، الدار العربية للطباعة، ط١، ١٩٧٩م، ص٦٧، وعليه، في نظر القانون فإن "الحكومات والسلطات تكتسب مشروعيتها من التزامها في تصرفاتها بالحدود

فيجب أن تعمد السلطة التشريعية أو الاتحادية إلى تشريع قوانين إجرائية تمكن السلطة التنفيذية من البدء في بناء المنظومة الإلكترونية لصالح السلطة القضائية التي يمكنها بعد هذا استعمالها لإنجاز أعمالها المكلفة بها.

وسينقسم هذا المطلب لفرعين، كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية.

الفرع الثاني: الأساس التشريعي لمشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية.

الفرع الأول: مفهوم مشروعية إلكترونية تنفيذ إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

تعني المشروعية في الاصطلاح القانوني "اتفاق المصلحة مع القانون أو القاعدة الأخلاقية، وهو قول ناتج عن مبدأ المصلحة المشروعة المحمية قانوناً"[١]، كما تعني المشروعية "احترام قواعد النظام القائم فعلاً في المجتمع"[٢]، وأيضًا هي سيادة حكم القانون، أو بمعنى آخر "خضوع الدولة للقانون، أي أن يخضع جميع الحكام والمحكومين لأحكام القانون، وأن يتقيدوا باحترام أحكامه والعمل وفقًا لما يقتضي به"[٣].

وهذه التعريفات في معظمها تنتمي لفقه القانون العام، حيث إنه هو الذي يهتم بدراسة المشروعية والشرعية الدستورية، ولكن يمكن القول إن معنى المشروعية هنا هو "توافر الاشتراطات القانونية المنصوص عليها تشريعيًا أثناء إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية".

المرسومة لها قانوناً، فإن تجاوزتها تصبح حكومات استبدادية" انظر: نصار، جابر جاد. الوسيط في القانون الدستوري. القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م، ص ١٦٤.

[١] السيد، شوقي. التعسف في استعمال الحق. القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٤م، ص 188.

[٢] الظاهر، خالد خليل. القضاء الإداري: ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، قضاء الإلغاء، قضاء التعويض: دراسة مقارنة. الرياض، السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤م، ص ٢٤-٢٥.

[٣] صبري، شامير محمود. مشروعية الضبط الإداري الخاص لحماية الأمن العام: دراسة مقارنة. القاهرة، مصر، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م، ص ٩٠.

فمشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام هي "العلاقة المتبادلة بين النظم الفنية التطبيقية للتنفيذ الإلكتروني للأحكام والقواعد التشريعية الحاكمة لكيفية هذا التنفيذ، مع الأخذ في الاعتبار حاكمية القواعد التشريعية، مما يوجب تصميم تلك النظم الفنية الإلكترونية لمطابقتها".

وعليه، فإن المطلب الأساسي لإمكانية الحكم على إلكترونية تنفيذ الأحكام المدنية بالمشروعية هو مدى مطابقتها للنصوص التشريعية الحاكمة لسير عملية تنفيذ الأحكام القضائية[1]، فبدون وجود تشريعات تسمح بتنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية الحديثة، لا يمكن بأي حال من الأحوال السير في هذا التنفيذ عن طريق تلك الطرق المستحدثة، ولا يستطيع القاضي أو الموظف الإداري في النظام القضائي استخدام الوسائل التقنية الحديثة لأداء عمله إلاّ إذا كان هناك نص تشريعي يبيح له هذا[2]، فالعمل القضائي عامة هو عمل شديد الخطورة والحساسية؛ لذا فهو يتم اتباعاً للقواعد الآمرة للقوانين الإجرائية وليس مثلاً كإدارة شركة أو مؤسسة خاصة لصاحب العمل فيها الحرية لتبني أي وسيلة يراها مناسبة لتسيير أعماله.

الفرع الثاني: الأساس التشريعي لمشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

بدراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة فإن النصوص التشريعية المؤسسة لإمكانية رقمنة إجراءات التقاضي عامة بما فيها إلكترونية تنفيذ الأحكام تخضع للقانون المدني الاتحادي وقانون الإجراءات المدنية، لذا فإنه لا يمكن الحكم على مدى مشروعية تنفيذ الأحكام القضائية إلاّ بالحكم على مدى توافر النصوص التشريعية المناسبة لتنفيذ الأحكام القضائية إلكترونياً.

---

[1] مرجع سابق: محمد الجراوي، هادي. مفهوم التقاضي عن بعد ومتطلباته، ص ٣١١.

[2] الظهوري، سنان سليمان سنان الظهوري. ٢٠١٩/٢٠٢٠م. إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، رسالة ماجستير. الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، كلية القانون، فرع خورفكان، ص ٩.

أولاً: مشروعية البدء في تنفيذ أحكام الإيجار بالطرق الإلكترونية طبقًا للقانون الاتحادي رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٢:

أول النصوص التشريعية التي أسست للتقاضي بالوسائل الإلكترونية أو (استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية) هي تعديلات عام ٢٠١٧م على القانون الاتحادي للإجراءات المدنية، حيث أضافت هذه التعديلات باباً سادساً للقانون الاتحادي خصص لاستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية[١]، وهذه التعديلات هي الأساس الإجرائي الذي يبنى عليه الحكم بمشروعية إجراءات إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي.

وقد جاء القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٢م للإجراءات المدنية مؤكداً على هذه التعديلات وإضافة ومشروعية استخدام وسائل وتقنيات الاتصال والمعلوماتية الحديثة في منظومة التقاضي والعدالة ككل، حيث نصت المادة رقم (٣٢٨) منه على أنه "لرئيس المحكمة أو رئيس الدائرة أو القاضي المختص أو من يتم تفويضه من منهم، اتخاذ الإجراءات عن بعد متى ارتأى القيام بذلك في كل مرحلة من مراحل الدعوى المدنية، بما يحقق سهولة إجراءات التقاضي"[٢].

وبتحليل مواد هذا القانون نجدها أوردت التقاضي الإلكتروني باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، وعرفته بأنه "استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين

---

[١] خاطر، محمود ربيع. قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثالث من الوافي في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة. القاهرة، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م، ص ٢٦٠.

٢ قانون الإجراءات المدنية رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٢، م ٣٣١.

طرفين أو أكثر لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والتي تشمل قيد الدعوى وإجراءات الإعلان والمحاكمة والتنفيذ والتي تتم عبر استخدام تلك التقنية"[1].

لذا، فقد نص المشرع الاتحادي صراحة على استخدام هذه التقنيات في التنفيذ، ومن ثم يمكن الحكم ابتداءً بأن إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية هي من حيث الابتداء إجراء أو أسلوب مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأخذٌ بعين الاعتبار للطبيعة الاتحادية لهذا القانون. وبذلك يكون لقاضي التنفيذ الرجوع لأحكام القانون الاتحادي المشار إليه وتعديلاته.

كما يمكن الاستناد إلى مشروعية استعمال المحررات الإلكترونية في إلكترونية تنفيذ الأحكام بقانون المعاملات الإلكترونية، واستخدام التوقيع الإلكتروني وطرق الإثبات الحديثة بقانون الإثبات والتوقيع الإلكتروني[2]، حيث نص قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية على "يكون لأي إجراء من إجراءات الإثبات المتخذة إلكترونياً، ذات حجية الأحكام المقررة في هذا القانون"[3].

ويلاحظ أيضاً أن المشرع الاتحادي نص على إمكانية ومشروعية استخدام وسائل التواصل الإلكتروني في جميع مراحل الدعوى القضائية.

---

[1] مرجع سابق: المرزوقي، عبد الله. التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي) وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، ص ٢٥٠، وفي القانون الجديد للإجراءات المدنية ٤٢ لعام ٢٠٢٢: الباب السادس، م ٣٢٨.

[2] م ٣٣٨ من قانون ٤٢ لسنة ٢٠٢٢، م ٣٣٣ الحضور وإجراءات سير المحاكمة من مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧م بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م.

[3] م ١٠ من القانون الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية. م ٥٩ من القانون الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية.

ويرى الباحث أن هذا ينطبق بالتبعية على عملية التنفيذ، فيمكن طبقًا لقانون الإجراءات المدنية تقديم لائحة أو طلب التنفيذ من خلال الوسائل الإلكترونية وحضور الجلسات إلكترونيًا والسير في إجراءات الدعوى باستعمال تلك الطرق الحديثة.

ثانيًا: مشروعية السير في عملية تنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية

ولكن لا يتوقف الحكم على مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام على ابتداء الإجراءات، بل يجب أن تستمر المنظومة الإلكترونية الإجرائية بالالتزام بالأحكام القانونية الإجرائية طوال عملية التنفيذ بدءًا من تقديم أوراق التنفيذ وصولاً إلى تنفيذ الحكم القضائي.

فللعمل القضائي مراحله الإجرائية ابتداءً من الإعلان والذي أباح المشرع الاتحادي استخدام أي وسيلة من وسائل التقنية المعاصرة لإتمامه، وهذا طبقًا للمادة رقم (٩) من القانون الاتحادي للإجراءات المدنية رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢[١]، وبالنسبة لحضور الجلسات أيضًا فقد أباح المشرع الاتحادي لرئيس المحكمة أو رئيس الدائرة أو القاضي المختص أو من يتم تفويضه من أي منهم، اتخاذ الإجراءات عن بعد متى ارتأى القيام بذلك في كل مرحلة من مراحل الدعوى المدنية، بما يحقق سهولة إجراءات التقاضي[٢]، ولكن يلاحظ من صياغة المشرع الاتحادي لمسألة الحضور أنه قدم الحضور الشخصي على الحضور الإلكتروني عن بعد وهذا طبقًا لنص المادة رقم (٣٣٣) من قانون الإجراءات المدنية رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢[٣].

ويرى الباحث ملاءمة هذا، حيث إن الحضور الشخصي هو الأفضل حتى الآن في ضمان عدالة المحاكمة والحفاظ على مبدأ المواجهة وتعزيز قناعات قاضي التنفيذ.

---

[١] قانون ٤٢ لسنة ٢٠٢٢، م ٩.

[٢] م ٣٣٥، المرجع أعلاه.

[٣] القانون ٤٢ لسنة ٢٠٢٢، المادة ٣٣ الحضور وإجراءات سير المحاكمة.

ثالثًا: رأي الفقه في مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية:

بالرجوع إلى ما سبق عرضه من آراء حول الآثار الإيجابية والسلبية للإلكترونية تنفيذ الأحكام، نجد أنه على الرغم من قوة الاتجاه الحكومي والتنظيمي نحو رقمنة جميع أعمال الدولة وخدماتها المقدمة، بما فيها أعمال السلطتين التنفيذية والقضائية، إلاّ أن الفقه القانوني قد أبدى مخاوفه واعتراضه على المساس بروح العملية القضائية والتأثير على جوهر العدالة، وهو رأي له وجاهته وبخاصة في مراحله التاريخية المتقدمة والتي لم يكن الجانب الفني فيها على قدرٍ كافٍ من التطور لمواكبة وتلبية أوامر القاعدة الإجرائية القانونية المنظمة لعمل مرفق العدالة.

ولكن مع مراعاة طبيعة القاعدة الإجرائية، باعتبارها قاعدة قانونية آمرة، فيمكن القول إن الرأي الفقهي لا يحول دون مواصلة التحول الرقمي لمنظومة التنفيذ ومواكبة مجالها الأعم والأشمل والمتمثل بمرفق القضاء عامة.

ولكن **الباحث يرى** أن الدور الأهم للقاعدة الفقهية هنا يتمحور حول توجيه المشرع لتحقيق ضمانات التنفيذ الإلكتروني بالعمل على إصدار التشريعات المنظمة للتنفيذ بالطرق الإلكترونية لتتوافق مع ضمانات العدالة والمحاكمة المستقرة، طالما أن الإلكترونية ما هي إلاّ تحديث في وسيلة إعمال القواعد القانونية سواء التشريعية أو الفقهية أو القضائية، ولا يجب أن تغير أو تمس بجوهرها، وإن حصل تعارض بين طرفي المعادلة فإن الغلبة للقاعدة الآمرة القانونية والتي يجب أن تصمم وتخضع لها المنظومة الفنية.

المطلب الثاني

ضمانات إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية طبقًا للقوانين الاتحادية

تمهيد وتقسيم

تعتبر ضمانات إلكترونية تنفيذ الأحكام هي الصورة التنفيذية لمبدأ الشرعية، حيث تحرص هذه الضمانات على شرعية عملية إلكترونية تنفيذ الأحكام. ويرى الباحث تطبيق ذلك على فكرة ضمانات احترام الحقوق والحريات، باعتبارها "مجموعة الوسائل التي يقررها التنظيم القانوني في الدولة سواءً

بتقرير مبادئها دستوريًا أو بتفصيل أحكامها تشريعيًا – من أجل كفالة الاحترام الواجب لهذه الإجراءات ووضعها موضع التطبيق"[1]، وهذا ما سيعمل هذا المطلب على إيضاح في فرعين كالآتي:

الفرع الأول: الضمانات العامة

أولاً: ضمانات العدالة والمساواة

على الرغم من تدرج الآراء حول ضمانات المحاكمة العادلة ولا سيما في مرحلة جلسة المحاكمة نفسها، وبخاصة مبدأ الحضور والشفافية والعلنية، إلاّ أن الباحث يرى أن هذا المبدأ على الرغم من ضرورة انطباقه على جميع الجلسات القضائية إلاّ أنه متدرج التنفيذ طبقًا لطبيعة العمل القضائي نفسه، حيث إن مبدأ الحضور والعلانية والشفافية يجد أوجهًا مختلفة في المحاكمات الجنائية[2] ثم المدنية، ولكن جلسات منازعات التنفيذ هي جلسات إجرائية وليست موضوعية، وعليه، يمكن الاعتماد على الحضور الإلكتروني في معظمها والركون إلى ذلك.

وقد أجازت الاتفاقيات الدولية الإدلاء بالشهادة والاستماع للشهود والخبراء بالطرق الحديثة، ولكن كاستثناء من الأصل وهو الحضور الجسدي أمام المحكمة[3].

---

[1] جمال، بوعبدلي. الحماية الدستورية لحرية التعبير في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. الجزائر، جامعة زيان عشور الجلفة. العدد الثاني، المجلد الحادي عشر. ٢٠١٨م، ص 423، وأيضاً: الأهواني، أحمد حسين. وآخرون. الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية: Academic freedoms in Iraqi universities. الأردن، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧م، ص ٩٣.

[2] العياط، وئيل. المحاكمة عن بعد وسؤال المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا بالمغرب. مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية. الجزائر، جامعة برج بوعريريج، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢٠م، ص ١٣٦-١٣٧.

[3] بوتشكوشت، سعيد. المحاكمة عن بعد بين الضرورة والقانون. مجلة قانونك. محمد أمين اسماعيلي. ع٥، ٢٠٢١م، ص ١٩٠-١٩١.

وعليه يرى الباحث أن روح العدالة والعلانية يمكن تحققها بصورة كاملة في إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية.

ثانيًا: ضمان سلامة البنية الرقمية لمنظومة التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية:

ضمن المشرع الاتحادي حماية البنية الرقمية لمنظومة العدالة الإلكترونية من خلال تجريمه لاختراق الأنظمة المعلوماتية الخاصة بمؤسسات الدولة بعقوبات متدرجة تتضمن الحبس والغرامة حسب نص المادة رقم (٣) من القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ لمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية[٤].

كما أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الدليل الإرشادي "نظام ضمان أمن المعلومات في دولة الإمارات" وذلك لتوفير مرجعية لمتطلبات رفع الحد الأدنى من مستوى حماية أصول أمن المعلومات، وأنظمة الدعم في جميع الجهات المعنية في الدولة[٥].

كما منح المشرع صفة السرية للسجلات الإلكترونية للقضاء، ونص على عدم جواز تداولها أو الاطلاع عليها أو نسخها أو حذفها من النظام المعلوماتي الإلكتروني إلاّ بإذن من المحكمة المختصة حسب الأحوال وذلك حسب نص المادة رقم (٣٣٤) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢[٦].

---

[٤] الإمارات العربية المتحدة. مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، م ٣، م ٥.

[5] Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority, UAE Information Assurance Regulation. United Arab Emirates, March 2020. P: 8

[٦] م ٣٣٨ حفظ سجلات الإجراءات عن بعد مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧م بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م.

الفرع الثاني: ضمانات عملية التنفيذ

أولاً: ضمانات الإعلان

نص القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢م على إمكانية إعلان الأطراف بجميع طرق التقنية الحديثة من المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية ورسائل الهاتف المحمول والتطبيقات الذكية والبريد الإلكتروني[٧]، وأيضاً أوردت ضمانات تنظيم عمل المُحضِرين حين استخدام تلك الوسائل.

حيث يجب على المُحضِر حين استخدام المكالمات الصوتية أو المرئية للإعلان القيام بتحرير مَحضَر إجراءات يثبت فيه مضمون المكالمة وساعتها وتاريخها وشخص المبلغ، ويكون لهذا المَحضَر حجيته في الإثبات ويرفق بملف الدعوى[٨]. كما أجاز القرار أيضاً في حالات تعذر الإبلاغ نشر الإعلان على الموقع الإلكتروني للمحكمة[٩].

وقد قرر أن الإعلان ينتج آثاره بالطرق التقنية الحديثة من تاريخ إرسال البريد الإلكتروني أو رسالة الهاتف المحمول أو أي من وسائل تقنية المعلومات أو من تاريخ تحقق المكالمة المسجلة الصوتية أو المرئية، أو من تاريخ إدراج الإعلان في الموقع الإلكتروني للمحكمة في الصفحة المخصصة لذلك لمدة لا تقل عن ثلاثين يومًا، حسب نص المادة الحادية عشر من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٢[١٠].

---

[٧] م ٩ ق ٤٢ لسنة ٢٠٢٢.

[٨] م ٩ ق ٤٢ لسنة ٢٠٢٢/ بند ٢.

[٩] قانون ٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الإجراءات المدنية، م ٩، بند ٣,

[١٠] م ١١ ق ٤٢ لسنة ٢٠٢٢.

ويرى الباحث أن تاريخ إرسال البريد الإلكتروني ليس ضمانة كافية لتحقق الإعلان، حيث ليس من المعتاد عند جميع مالكي البريد الإلكتروني التحقق من بريدهم الإلكتروني بصفة مستمرة، ويجب على المشرع الإماراتي تعديل هذا ليضمن بصورة أكثر وضوحاً استلام علم المعلن بمضمون الإعلان.

ثانياً: ضمانات الإثبات

أحال قانون الإجراءات المدنية الجديد الإثبات للقوانين الاتحادية المنظمة للمعاملات الإلكترونية، مع إقراره بحجيتها أمام المحاكم، وهذا حسب نص المادة رقم (٣٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢[١١].

كما عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز القيمة الثبوتية للتوقيع الرقمي من خلال إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.

يضاف إلى ذلك الهوية الرقمية التي انبثقت من المشروع الاتحادي الإماراتي الذي يهدف لتوحيد هوية المواطنين والمقيمين والزوار في منصة رقمية واحدة، مما يسمح لهم بالوصول للخدمات الرقمية بما فيها من بوابات إلكترونية للتقاضي والتنفيذ والتوقيع الإلكتروني والتصديق[١٢].

ولأغراض التكامل ما بين المنظومات الرقمية المرتبطة بالخدمات الحكومية في الدولة، يرى الباحث ضرورة إدماج هذه البوابة النوعية مع منظومة المصادقة القضائية عامة والتنفيذ خاصة وخصوصاً أنها مجانية لجميع الجهات الحكومية[١٣].

---

[١١] ق ٤٢ لسنة ٢٠٢٢، م ٣٣٨.

[١٢] ناثان، ماجد. البطاقة الإلكترونية للاستثمار بالاتحاد الأوروبي. مصر، ٢٠٢٠م، ص ٦٢.

[١٣] قرار مجلس الوزراء رقـــم ٦٢ لسنة ٢٠١٨م بشأن استحداث رسوم خدمات بوابة التصديق الرقمي وخدمات الربط الإلكتروني التي تقدمها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٣١م، م ٢ بإعفاء الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية من سداد الرسوم الواردة أعلاه.

ثالثًا: المحررات الإلكترونية:

أ- ثبوتية المستندات والمحررات الإلكترونية

جاء التنظيم القانوني للمستند الإلكتروني مؤكداً على قابلية هذا المستند كدليل إثبات في أي إجراء قانوني ورد في شكل إلكتروني، وتم معالجته من خلال خدمات الثقة وخدمات الثقة المعتمدة، واعتبر الصورة المطبوعة منه على الورق حائزة لنفس القدر من الحجية بقدر مطابقتها للأصل الإلكتروني، كما جاء في نص المادة رقم (١٨) للقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة[١٤].

كما اعترف بإمكانية حفظ المستندات إلكترونياً[١٥] محققًا شرط الاحتفاظ الإلكتروني بسجلات التقاضي حسب الاشتراطات التي نصت عليها المادة رقم (٦) من قانون الثقة والمعاملات الإلكترونية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١[١٦]، مع تحديد شروط لذلك، تتمثل في تطابق المستند الإلكتروني مع الأصل وإمكانية التحقق من هذا التطابق، وإمكانية الرجوع للمستند والاستخدام اللاحق، والاحتفاظ بالبيانات الفوقية الواصفة للمستند الإلكتروني وهذا طبقًا لنص المادة رقم (٣٣٤) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢[١٧].

---

[١٤] مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، م ١٨.

[١٥] مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، م ٦.

[١٦] ق ٤٢ لسنة ٢٠٢٢ للإجراءات المدنية، م ٣٣٤.

[١٧] البيانات الفوقية: هي بيانات مختلفة حاسوبية لتصف البيانات الأصلية المدخلة بصورة عادية، وتستخدمها نظم المعلومات لفهم المدخلات البشرية بصورة حاسوبية، ويمكن استخدام هذه البيانات لإعادة تخليق واسترجاع البيانات الأصلية عن طريق ما يعرف بالهندسة العكسية، فإن كانت تلك البيانات الأصلية هي بيانات شخصية أصبح لدى البيانات الواصفة المتعلقة بها نفس الطبيعة حال هندستها عكسياً بالصورة الصحيحة. راجع: مرجع سابق، أبو الحسن، أحمد عبد العزيز، النظام القانوني للبيانات الشخصية الرقمية، هامش ٢٢، ص ١٤.

وأيضاً وضع المرسوم بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ضمانات الإسناد في المستند الإلكتروني في حال ما إذا كان المُنشِئ هو المسند إليه، واعترف بالإسناد في حالات الوسيط المصرح به والوسيط المؤتمت المُنشِئ أو القائم بالعمل نيابة عن المُنشِئ طبقًا لنص المادة رقم (١٢) من قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة[١٨].

ويرى الباحث وجود حالتين للضمانات القانونية فيما يتعلق بالاستلام، أولاهما الضمانات القانونية المتعلقة بالاستلام بين المعلن إليه وإدارة التنفيذ الحكومية، وتلك التي تخضع لضوابط القانون الاتحادي بشأن تعديل قانون الإجراءات المدنية بشأن استلام الإعلانات القضائية، وأما الثانية فهي ما يتعلق بثبوتية الإعلانات بين طرف الخصومة التنفيذية، حيث تخضع لأحكام قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة في مادتيه رقم (١٣) و(١٤)، وتعتبر الضمانات الموضوعية لتصديق المعاملة الإلكترونية بين الطرفين والتي يجب أن يحتكم قاضي أو موظف التنفيذ إليها أثناء عرضها عليه.

ب- جحد المحررات الإلكترونية:

نلاحظ قيام الثبوتية المحمية قانونًا للمحرر الإلكتروني، حيث إنه طبقًا لقانون الإثبات وضمان العدالة القضائية للقاضي أن يأمر بإبراز وتقديم الأصول، وهذا لا يطعن في حجيتها، بل يقع تحت سلطة القاضي التقديرية في طلب المستندات والأصول، والمضاهاة[١٩]، إلاّ أن القانون أعطى للقاضي سلطة تقديرية واسعة وشاملة في هذا الصدد، دون التقيد بقواعد الإجراءات المدنية التقليدية التي تقيد طلب تقديم

---

[١٨] مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، م ١٢.

[١٩] موسى، خالد السيد محمد عبد المجيد. شرح قواعد الإثبات الموضوعية: دراسة مقارنة. مكتبة القانون والاقتصاد. الرياض، ٢٠١٤م، ص ٢٠٥.

الأصول بتمسك صاحب المصلحة به في حالة المستندات الرسمية وسلطته التقديرية في حالة المحررات العرفية[٢٠].

ويرى الباحث أن هذا النص هو مرحلة انتقالية لتأكيد ثبوتية المحرر الإلكتروني وطمأنة القاضي، تلافياً لما قد يقع من أخطاء حيال قلة معرفة بعض رجال القضاء بالمحررات الإلكترونية، ويأمل في المستقبل أن يتم تعديله ليتناسب مع أصول المرافعات والإجراءات المدنية التقليدية.

ونجد أن المشرع قد طابق تنظيم إنكار وجحد المستند الإلكتروني لقرينه التقليدي من حيث طرق الإنكار والطعن عليه، ولكنه أضاف موادًا يرى الباحث أنها ضمانة إيجابية لاستقرار طرق التنفيذ والتقاضي الإلكترونية، وهي العقوبة المقررة جراء الطعن المقترن بنية خبيثة تهدف لتعطيل المحاكمة طبقًا لنص المادة رقم (٣٤٣) من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧[٢١]، ويثمن الباحث هذا الاتجاه التشريعي.

كما نص قانون الإثبات لسنة ٢٠٢٢ أن على الخصم الذي يدعي عدم صحة الدليل الإلكتروني المنصوص عليه في المادتين رقم (٥٦) و (٥٧) من هذا القانون عبء إثبات ادعائه" وفق نص المادة رقم (٥٨) من القانون[٢٢].

ومن هذا نستطيع أن نستخلص توافر مبدأ المشروعية لتنفيذ الأحكام القضائية بالطرق الإلكترونية طبقًا للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضًا نستطيع أن نتبين اعتناء المشرع الاتحادي بتوفير كل الضمانات الكافية لتنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية.

---

[٢٠] زيدات، رائد. ٢٠١٢م. سلطة القاضي في إدارة الخصومة المدنية في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني. رسالة ماجستير، فلسطين، الضفة الغربية، كلية الحقوق، جامعة بيرزيت، ص ١٤٥-١٤٦.

[٢١] م ٣٤٣ جحد المستندات أو التوقيع الإلكتروني، مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧م بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م.

[٢٢] م ٥٨ من القانون الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية.

الخاتمة

يمكن استخلاص مدى إيجابية اللجوء للطرق الإلكترونية لتنفيذ الأحكام القضائية المدنية مما سبق، حيث سيؤدي هذا الاتجاه لسرعة التنفيذ وسهولته، وهو من أهم متطلبات تنفيذ الأحكام القضائية، وأيضاً توافر المتطلبات الدستورية والتشريعية اللازمة لمثل هذا اللجوء، فقد عمد المشرع الاتحادي إلى توفير مبدأ المشروعية من خلال قانون الإجراءات المدنية ابتداء من عام ٢٠١٧م.

وأيضاً باستقراء نصوص القوانين الاتحادية المختلفة، نجد أن المشرع الاتحادي قد وضع العديد من الضمانات التي تضمن مشروعية جميع مراحل تنفيذ الأحكام القضائية المدنية، مما يؤكد على أسبقية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الرقمنة والتحول الرقمي تسهيلاً على مواطنيها وجذباً للاستثمارات الأجنبية وتحقيقاً للرخاء والتقدم الوطني.

النتائج

١. إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية تتمثل في السير في إجراءات تنفيذ الأحكام باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني وقنواته الرقمية والذكية.
٢. الاختلاف بين القضاء الإلكتروني و"إلكترونية تنفيذ الأحكام"، هو التصميم التقني لبنية مخصصة بالذات لتتوافق مع المنظومة الإجرائية التشريعية لتنفيذ الأحكام، وهذا من خلال إضافتها للمحكمة الإلكترونية الموجودة أو من خلال إنشائها كبنية تقنية منفصلة.
٣. "إلكترونية تنفيذ الأحكام" تشمل كلًا من أنواع وطرق التنفيذ التقليدي ولا تغير من خصائصه الجوهرية، وإنما هو فقط طرح تطويري للعملية الإجرائية وحسب.

٤. لتنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية إيجابياته وسلبياته، ولكن تتفوق إيجابياته على سلبياته والتي يمكن تلافي العديد منها بالمزيد من الجهد والمراجعة والتخطيط الجيد.
٥. إلكترونية تنفيذ الأحكام القضـــائية المدنية هي من حيث الابتداء إجراء أو أسلوب مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للقانون الاتحادي للإجراءات المدنية.
٦. تتوافر العـــديد من الضـــمانات التشـــريعية لتنفيذ الأحكام المدنية بالطرق الإلكترونية في القوانين الاتحادية الإماراتية.

التوصيات

١. العمل على تطوير البنية إلكترونية لضمان شمولية كافة إجراءات تنفيذ الأحكام المدنية.
٢. تخصيص مواد تشريعية محددة لتنظيم إجراءات التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية.
٣. الاستفادة من موارد وخدمات المصادقة والثقة المتواجدة لدي الحكومة الاتحادية أثناء تفعيل خدمات التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

١/ كتب عامة

١. ابن منظور. لسان العرب. دار صادر. طبعة بيروت، ١٩٦٨م.
٢. أحمد فتح الله. معجم ألفاظ الفقه الجعفري. الدمام، المملكة العربية السعودية، مطابع المدوخل، ١٩٩٥م.
٣. برهان الدين إبراهيم، ابن فرحون المالكي. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٥م.
٤. حاشية ابن عابدين، طبعة بيروت، ٢٠٠٠م، الجزء ٥.
٥. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي. الفروق ومعه إدرار الشروق على أنواء الفروق لابن الشاطب وتهذيب الفروق للمكي ١-٤ ج٤. لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.
٦. ماجد ناثان. البطاقة الإلكترونية للاستثمار بالاتحاد الأوروبي. مصر، ٢٠٢٠م.

٢/ كتب متخصصة:

١. العيسى، عطا الله بن سليمان. امتناع المدين عن تنفيذ الأحكام القضائية: دراسة مقارنة على ضوء نظام التنفيذ السعودي، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤م.
٢. الليثي، محمد سعيد. امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية، القاهرة، دار الفكر والقانون، ٢٠١٩م.
٣. أحمد حسين الأهواني. وآخرون. الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية: Academic Freedoms in Iraqi Universities. الأردن، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧م.
٤. أحمد هندي. أصول التنفيذ. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٣م.
٥. جابر جاد نصار. الوسيط في القانون الدستوري. القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م.
٦. حازم الشرعة. التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣م.

٧. حسن فكهاني. موسوعة القضاء والفقه للدول العربية، المجلد الثامن عشر. القاهرة، الدار العربية للموسوعات القانونية، ١٩٧٥م.
٨. خالد السيد محمد عبد المجيد موسى. شرح قواعد الإثبات الموضوعية: دراسة مقارنة. مكتبة القانون والاقتصاد. الرياض، ٢٠١٤م.
٩. خالد خليل الظاهر. القضاء الإداري: ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، قضاء الإلغاء، قضاء التعويض: دراسة مقارنة. الرياض، السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤م.
١٠. خالد ممدوح إبراهيم. التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨م.
١١. خليفة الخروبي. القانون العدلي الخاص طرق التنفيذ، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، ٢٠١٥م.
١٢. شامير محمود صبري. مشروعية الضبط الإداري الخاص لحماية الأمن العام: دراسة مقارنة. القاهرة، مصر، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.
١٣. شوقي السيد. التعسف في استعمال الحق. القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٤م.
١٤. عاطف زيدان. الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به. القاهرة، دار محمود للنشر والتوزيع, ٢٠٢٢م.
١٥. عبد الصبور عبد القوي علي مصري. التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢م.
١٦. عبد الصبور عبد القوي علي المصري. التجارة الإلكترونية والقانون، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
١٧. عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ. الاستدامة (التحديات والفرص). الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.
١٨. عطا الله بن سليمان العيسى. امتناع المدين عن تنفيذ الأحكام القضائية (دراسة مقارنة). الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢م.
١٩. محمد أحمد علي المحاسنة. تنازع القوانين في العقود الإلكترونية: نحو إيجاد منظومة للقواعد الموضوعية الموحدة: دراسة مقارنة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٢٠. محمد حسين منصور. الإثبات التقليدي والإلكتروني. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠م.
٢١. محمود ربيع خاطر. قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثالث من الوافي في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة. القاهرة، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م.
٢٢. مصطفى يوسف كافي. الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق. سوريا، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.

٢٣.منير حميد البياتي. الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي. بغداد، العراق، الدار العربية للطباعة، ط١، ١٩٧٩م.
٢٤.نادية أبو طالب. المحاكم الإلكترونية: إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، عمان، الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٩م.
٢٥.وجدي راغب. النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١م.

ثانيًا: الدوريات والمجلات

١. بن دابا عبد الكمال. دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة أحمد دراية، العدد السادس، مجلد ١، ٢٠٢٢/٠٧/٠٣م.
٢. بوعبدلي جمال. الحماية الدستورية لحرية التعبير في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. الجزائر، جامعة زيان عشور الجلفة. عدد ٢، مجلد ١١، ٢٠١٨م.
٣. حسام مهني صادق عبد الجواد. نطاق الولاية العامة لإدارة التنفيذ القضائي دراسة تحليلية مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي، مجلة كلية البنات الإسلامية بأسيوط، جمهورية مصر العربية، عدد ١٥، ٢٠١٦م.
٤. رباب محمود عامر. التقاضي في المحكمة الإلكترونية. العراق، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، عدد ٢٥، سنة ١٣، ٢٠١٩م.
٥. سعيد بوتشكوشت. المحاكمة عن بعد بين الضرورة والقانون. مجلة قانونك. محمد أمين اسماعيلي. عدد ٥، ٢٠٢١م.
٦. صفاء أوتاني. المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، عدد ١، ٢٠١٢م.
٧. عُـلا ضيف الله الغامدي. التقاضي الإلكتروني لتطوير فض منازعات إجراءات الإفلاس. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، عدد ٤٨، مايو ٢٠٢١م.
٨. عبد الحميد محمد القمودي. الأرشيف الورقي التقليدي والإلكتروني: دراسة نظرية مقارنة في المفاهيم والأهداف والأدوات، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كليتا الآداب والعلوم، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زلتين، ليبيا، عدد ٣٠، يونيو ٢٠١٧م.
٩. ليلى عصماني. نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية. مجلة المفكر، عدد ١٣، ٢٠١٦/٢.
١٠.مصطفى أحمد أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، القاهرة: مجلة الإدارة التربوية، عدد ١٩، سبتمبر ٢٠١٨م.

١١. هادي محمد الجراوي. مفهوم التقاضي عن بعد ومتطلباته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، جامعة بابل، كلية الحقوق، عدد ١، السنة ٨، ٢٠١٦م.
١٢. وئيل العياط. المحاكمة عن بعد وسؤال المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا بالمغرب. مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية. الجزائر، جامعة برج بوعريريج، مجلد ٥، عدد ١، ٢٠٢٠م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية

١. أحمد عبد العزيز أبو الحسن. ٢٠٢٢م. النظام القانوني للبيانات الشخصية الرقمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، ص ٢١٦.
٢. أشرف جودة محمد محمود. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، جمهورية مصر العربية، جامعة الأزهر (طنطا)، كلية الشريعة والقانون، عدد ٣٥، الجزء ٣، ٢٠٢٠م.
٣. برهامي حنان. ٢٠١٤/٢٠١٥م. جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية. رسالة دكتوراة. الجزائر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
٤. حسن إبراهيم خليل. عبد الله عبد الناصر. مقترحات للإصلاح القضائي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، بنها، كلية الحقوق، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، سنة ٣، عدد ٦.
٥. رائد زيدات. ٢٠١٢م. سلطة القاضي في إدارة الخصومة المدنية في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني. رسالة ماجستير، فلسطين، الضفة الغربية، كلية الحقوق، جامعة بيرزيت.
٦. سنان سليمان سنان الظهوري. ٢٠١٩/٢٠٢٠م. إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، رسالة ماجستير. الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، كلية القانون، فرع خورفكان.
٧. مريم شهاب أحمد العكيدي. ٢٠٢٢م. المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها إلكترونياً، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق.

رابعًا: أحكام قضائية

١. مجلس الدولة المصري، الطعن رقم ٣٠٠١ لسنة ٥٦ القضائية (عليا) (دائرة توحيد المبادئ).

مراجع أجنبية

1. ABDELAZIM, Karem. The Role of Digital Transformation in Improving the Judicial System in the Egyptian Council of State: An Applied Study from a

Comparative Perspective. Journal of Law and Emerging Technologies. Egypt, Faculty of Law, The British University in Egypt, Volume 2, Issue 1, April 2022.

2. Hans J Schnoll, E-Government: Information, Technology, and Transformation: Information, Technology, and Transformation, united states: Routledge, 2015.
3. OECD, Recommendation of the Council on Digital Government Strategies, Adopted by the OECD Council on 15 July 2014.

الفهرس

ملخص	١
مقدمة	٢
المبحث الأول: ماهية وآثار تنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية	٥
المطلب الأول: ماهية تنفيذ الأحكام بالطرق الإلكترونية	٥
الفرع الأول: ماهية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية	٦
الفرع الثاني: تمييز إلكترونية التنفيذ عن غيرها	٨
المطلب الثاني: أثر إلكترونية تنفيذ الأحكام	١١
الفرع الأول: الآثار الإيجابية للإلكترونية تنفيذ الأحكام	١١
الفرع الثاني: الآثار السلبية للإلكترونية تنفيذ الأحكام	١٨
المبحث الثاني: مدى مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية وضماناته	٢٣
المطلب الأول: مدى مشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية	٢٤
الفرع الأول: مفهوم مشروعية إلكترونية تنفيذ إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية	٢٥
الفرع الثاني: الأساس التشريعي لمشروعية إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية	٢٦
المطلب الثاني: ضمانات إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية طبقًا للقوانين الاتحادية	٣٠
الفرع الأول: ضمانات عامة	٣٠
الفرع الثاني: ضمانات عملية التنفيذ	٣٢

الخاتمة	٣٧
النتائج	٣٧
التوصيات	٣٨
مراجع	٣٩
الفهرس	٤٣